

## أثر تداول العملات الرقمية على الاقتصاد وتحديات تبنيها بالجزائر

*The impact of digital currencies on the economy and the challenges of its adoption in Algeria*سارة سعودي<sup>1\*</sup>، عثمان عثمانية<sup>2</sup>Sarrra SAOUDI<sup>1</sup>, Otman OTMANIA<sup>2</sup><sup>1</sup> مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي (الجزائر)[sarrra.saoudi@univ-tebessa.dz](mailto:sarra.saoudi@univ-tebessa.dz)<sup>2</sup> مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي (الجزائر)[o.atmania@univ-tebessa.dz](mailto:o.atmania@univ-tebessa.dz)

تاريخ النشر: 2023-09-30

تاريخ القبول: 2023-09-02

تاريخ الاستلام: 2023-05-06

**ملخص:**

تهدف الدراسة للتعرف على أثر العملات الرقمية على الاقتصاد وواقع تبنيها بالجزائر، من خلال التطرق لمختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع، ومحاولة توضيح أثر العملات الرقمية على الأدوات الاقتصادية من سياسة مالية ونقدية وبعض الأنشطة الأخرى، وتبسيط الضوء على حالة الجزائر ومواقفها وتوجهاتها حول تبني العملات الرقمية، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة.

توصلت الدراسة إلى أن بالرغم من المميزات التي توفرها العملات الرقمية إلا أنها تحمل عدة مخاطر والتي تؤثر بصفة مباشرة على الاقتصاد، وعليه أوصت الدراسة بأنه يجب على الجزائر مواكبة التغيرات الحاصلة في المجال المصرفي والمالي وذلك بتبنيها للتقنيات المالية الحديثة وأهمها العملات الرقمية وتوفير متطلبات ذلك.

**كلمات مفتاحية:** العملات الرقمية، الاقتصاد الرقمي، العملات المركزية، المعاملات المالية، الجزائر.

**تصنيفات JEL:** G21، Q33.

**Abstract:**

*The study aims to identify the impact of digital currencies on the economy and the reality of their adoption in Algeria, by touching on the various theoretical concepts related to the topic, and trying to clarify the impact of digital currencies on economic tools from financial and critical policy and some other activities, and highlighting the situation of Algeria, its positions and orientations on the adoption of digital currencies And, by relying on the descriptive approach and the case study curriculum.*

*The study concluded that despite the advantages provided by digital currencies, it carries several risks that directly affect the economy, and the study recommended that Algeria must keep pace with the changes in the banking and financial field by adopting technologies Modern finance, the most important of which are digital currencies and the provision of requirements.*

**Keywords:** Digital currencies, Digital economics, Central currencies, Financial transactions, Algeria.

**Jel Classification Codes:** G21، Q33.

## 1. مقدمة:

أدى التطور الهائل الذي يشهده العالم اليوم خاصة في ظل التقنيات الحديثة وتوجهات الذكاء الاصطناعي إلى إحداث طفرة هائلة في الاقتصاد، مما ترتب عليه ظهور ما يسمى بالاقتصاد الرقمي الذي بدوره أفرز عدة مفاهيم جديدة تتناسب مع تطور المجتمع وانتشار شبكة الإنترنت التي أصبح استخدامها يدخل ضمن مختلف جوانب الحياة اليومية للفرد وأهمها المعاملات المالية التي أصبحت تعتمد في إتمامها على استخدام التقنيات الرقمية، مما دفع لظهور المدفوعات الرقمية التي تستوجب وجود أدوات نقدية جديدة تتمثل في "العملات الرقمية" التي ظهرت وحقت انتشاراً وإقبالاً متزايداً، لخصوصيتها وسرعة تداولها وقلة تكاليف التعامل بها، إلا أن هنالك مجموعة من الآثار التي نتجت عن التعامل بهاته العملات منها ما يضر الاقتصاد ومنها ما يدفعه للتقدم، مما أقلق الكثير من الدول وجعل الكثير منها يتبنى هذه الفكرة ويصدر عملة رقمية خاصة به كمواكبة للتطورات، ومنها من عارض الفكرة وحظر تداولها والتعامل بها بسبب المخاطر المنجزة عنها.

وبما أن الجزائر كغيرها من الدول التي تأثرت بالتطورات والتغيرات في المجال الاقتصادي بسبب الثورة الرقمية، فإنها توجهت لانتهاج مجموعة من السياسات والإجراءات والمبادرات في هذا الخصوص كحداولة منها لتعزيز نمو اقتصادها وعصرنة قطاعها المالي والمصرفي.

### 1.1 مشكلة الدراسة: ضمن ما تم ذكره سابقاً يتولد طرح مشكلة الدراسة في السؤال الآتي:

ما أثر تداول العملات الرقمية على الاقتصاد؟ وما واقع تبنيها بالجزائر؟

### 2.1 فرضيات الدراسة: للإجابة على السؤال الرئيسي السابق تم صياغة الفرضية الرئيسة الآتية:

يؤثر تداول العملات الرقمية سلباً على الاقتصاد، والجزائر من بين البلدان التي تمنع تداول العملات الرقمية.

**3.1 أهمية البحث:** يكتسب البحث أهميته من أهمية النظم المالية للاقتصادات المعاصرة، خاصة في وظيفة تخصيص الأموال في الاقتصاد، بما يخدم أهداف هذا الأخير والمجتمع في ذات الوقت والتوجه نحو تطبيق الاقتصاد الرقمي. ومن هنا تعد العملات الرقمية على قدر كبير من الأهمية، وهذه الدراسة تبين كيف يمكن لها أن تؤثر على الاقتصاد، في ظل التطور الهائل الذي يعرفه هذا الأخير، وتوفر متطلبات استخدامات العملات الرقمية لدى المجتمعات المعاصرة.

### 4.1 أهداف البحث: تهدف الدراسة للوصول إلى مجموعة من النقاط، أهمها:

- التعرف على مفهوم العملات الرقمية وكيفية عملها؛

- التعرف على تصنيفات العملات الرقمية؛

- توضيح أثر العملات الرقمية على الاقتصاد؛

- تسليط الضوء على واقع العملات الرقمية بالجزائر .

**5.1 منهج البحث:** تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجزء النظري باعتباره المنهج الأنسب المرتكز في جمع معلومات موضوع البحث وتقييمها بطريقة موضوعية اعتمادا على الكتب والمقالات والأبحاث، أما الجزء التطبيقي فتم الاعتماد على منهج دراسة الحالة من خلال جمع وتحليل المعلومات الخاصة بالجزائر للخروج بجملته من الاستنتاجات التي تعكس واقع العملات الرقمية بها.

**6.1 الدراسات السابقة:** حظي موضوع تداول العملات الرقمية باهتمام العديد من الباحثين والدارسين، بغرض تقديم مفهوم واسع وواضح لها وإزالة الغموض عليها والتعرف على أهم تصنيفاتها وآثارها على الاقتصاد، حيث سيتم من خلال ما يلي عرض أهم الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها في هذا البحث:

- دراسة وسعي رابح ورملي محمد، "أثر العرض النقدي من العملات الافتراضية على مؤشر التضخم في دولة ألمانيا خلال الفترة 2014-2019"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد (06)، العدد (01)، 2022.

حاولت هذه الدراسة التعرف على ماهية العملات الافتراضية وأهم خصائصها وكذا التعرف على أثر العرض النقدي من العملات الافتراضية على اقتصاديات الدول وخاصة مؤشر التضخم، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن غياب السلطة المركزية على عرض العملات الافتراضية أدى إلى تقلبات شديد على أسعارها، وأن زيادة العرض لعملة البيتكوين يقابلها زيادة كمية النقود من الدولار، وهذا الأمر يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع مؤشر التضخم.

- دراسة علي محمد الخوري،: "المدفوعات الالكترونية والعملات الرقمية"، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، 2021.

تطرقت هذه الدراسة للواقع التاريخي الذي أدى لتبلور مفهوم العملة كمعبر للقيمة الخاضعة للتقييم، بدءا من العملات المعدنية ثم العملات الورقية ثم أنظمة المدفوعات الرقمية، وهدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العملات الرقمية الصادرة من البنوك المركزية، وكيف أن منظومات التسويات الانية قد تلغي دور الوسطاء البنكيين، وهو ما قد يعني تحولا غير مسبوق في آليات عمل الاقتصاد العالمي الجديد، وتوصي الدراسة بضرورة إتحاد العالم العربي لدراسة وتأسيس عملة رقمية وفق نهج علمي مدروس وجماعي

- دراسة كردودي صبرينة، حليلة عطية، السبتي وسيلة، "العملات الافتراضية: حقيقتها وآثارها الاقتصادية"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد (09)، العدد (02)، 2020.

حاولت هذه الدراسة التعرف على طبيعة النقود الافتراضية وخصائصها وأنواعها، وتبيين آثارها الاقتصادية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن العملات الافتراضية واقعا ملموسا في

الاقتصاديات المعاصرة وأنها عملات صحيحة إذا تم تنظيمها من قبل جهات رسمية معلومة، حيث أنها تتوفر على معايير تجعل منها عملة قانونية.

- دراسة هبة عبد المنعم، "واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية"، صندوق النقد العربي، موجز السياسات العدد (11)، 2020.

حاولت هذه الدراسة التعرف على واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية من طرف البنوك المركزية للدول وخاصة الدول العربية، وقد توصلت الدراسة إلى أن التصميم المختار للعملة الرقمية والصادرة عن البنوك المركزية له انعكاسات على السياسة النقدية والاستقرار المالي، وأوصت الدراسة بأهمية قيام البنوك المركزية العربية بتحديد الأولويات والمفاضلة بين المزايا والتحديات قبل اتخاذ قرار إطلاق عملة رقمية.

- دراسة عشري محمد علي، "العملة الرقمية للبنوك المركزية وآثارها المحتملة على السياسة النقدية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2020.

حاولت هذه الدراسة التعرف على مدى تأثير طرح عملة رقمية للبنك المركزي في التعزيز من فعالية السياسة النقدية، وقد توصلت الدراسة إلى أنه حتى يتمكن البنك المركزي من تحقيق أي فوائد محتملة للسياسة النقدية يجب أن تكون العملة الرقمية مدرة للفائدة (إيجابية أو سلبية) ويجب إزالة النقد أو تقييد استخدامه لكسر الحاجز الصفري، ولهذا أوصت الدراسة ان قرار طرح العملة الرقمية المحتمل للبنوك المركزية يجب أن يستند إلى تحديد دقيق لأولويات البنك المركزي وأهدافه.

- دراسة عبد المالك توبي ومنصف شرفي، "أثر العملات الرقمية المشفرة على مستقبل المعاملات المالية: البيتكوين نموذجاً"، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد (11)، العدد (01)، 2020.

حاولت هذه الدراسة إبراز أثر العملات الرقمية على مستقبل المعاملات المالية، نتيجة تزايد التعامل بها بين الأشخاص بدون وسيط، كما تطرقت هذه الدراسة إلى عملة البيتكوين التي تعد سلالة جديدة من أنظمة العملات الرقمية المبنية على التشفير الرقمي، وقد توصلت الدراسة إلى أن العملات الرقمية ساهمت في تسريع المعاملات بين الأطراف وخففت من أعباء تكلفة الوسطاء الماليين، وعدم وجود جهة ضامنة للمعاملات تضمن حقوق الأطراف، لهذا أوصت الدراسة بضرورة وضع ميكانيزمات وآليات تضمن حقوق أطراف المعاملة من جهة ومن جهة ثانية الرقابة على المعاملات الغير قانونية.

## 2. العملات الرقمية:

تعتبر العملات الرقمية أحد المواضيع الأكثر أهمية في الوقت الراهن وذلك للتداعيات التي تخلفها هذه الأخيرة على الاقتصاد ومستقبل المعاملات المالية بشكل عام، وقبل التطرق لمفهومها وجب التعرّيج على مفهوم النقود التقليدية، والتي تعرف على أنها: "كل شيء يلاقي قبولا عاما كوسيط للمبادلة ويستخدم لتسوية المدفوعات وإبراء الديون" (عيسى، 2013، صفحة 343)، إذ مرت النقود التقليدية بعدة مراحل

تاريخية لتصبح في شكلها الحديث (نقود رقمية)، متأثرة بالتطور التقني الذي شهدته كافة القطاعات خاصة المالي والانتقال للاقتصاد الرقمي.

## 1.2 مفهوم العملات الرقمية:

بدأت نشأة العملات الرقمية مع ظهور الفكرة التي ترجع في الأساس إلى سنة 1977، حيث اخترع كل من ليونارد أدليمان وآخرون خوارزمية RSA، والتي تعد نقطة جوهرية في تاريخ العملات الرقمية لأنها تمكن المستثمرين فيها من تلقي الإيرادات، إلى غاية 1993 عندما اخترع عالم الرياضيات ديفيد تشوم "ecash" وهي نقود إلكترونية على أساس بروتوكولات التشفير لتكون بمثابة عملات رقمية مبكرة لما هي موجودة حاليا، لتبقى الفكرة محل دراسة وتطوير من طرف مختلف الباحثين والدارسين إلى غاية أكتوبر 2008، إذ قام ناكاموتو بنشر ورقة بحثية تضم أعمال وأهداف عملة البيتكوين، الأمر الذي سبب قلق خاصة وأن طريقة تحويل الأموال تتم دون اللجوء للوساطة مالية، وخارج سيطرة السلطات الوطنية والدولية، وفي نفس السنة، قام بإنشاء البلوك تشين، وهو يمثل سجل للمعاملات في العملة الافتراضية، والذي يتيح تبادلا آمنا للمواد القيمة كالأموال، الأسهم وغيرها، دون الحاجة لوسيط أو نظام تسجيل مركزي لمتابعة حركة التبادل (عيسى غ.، 2020، الصفحات 69-70)، ولعدم استقرار قيمة هذه العملات تلاها ظهور العملات الرقمية المستقرة تعمل بروتوكولات أخرى، ولتخوف الدول من التعامل بهذه العملات ولضرورة مواكبتها للتطورات الحاصلة تم ابتكار نوع جديد من العملات الرقمية وهو العملات المركزية التي يتم إصدارها وإدارتها من طرف البنوك المركزية لهاته الدول، لتبقى في تطور لتصبح في شكلها الحالي الذي نشهده اليوم.

إذ عرفت العملات الرقمية بأنها المظلة الرئيسية التي تضم جميع أشكال العملات والتي يتم تداولها والتعامل بها من خلال شبكة الانترنت بغض النظر عن الوسائل التقنية الحديثة التي يتم الاعتماد عليها في تقديم تلك العملات سواء الإلكترونية أو الافتراضية أو المشفرة، وتتسم بطابع رئيسي يتمثل في أنها متاحة بشكل رقمي وليس لها وجود مادي ملموس بالرغم من أن لها بعض الخصائص المماثلة للعملات القانونية المادية. (موفق، 2021، صفحة 63)

كما يمكن تعريفها على أنها: "شكل غير ملموس من العملة في شكل إلكتروني ويمكن تحويل المدفوعات بواسطتها بين الأطراف باستخدام التكنولوجيات الحالية (الحواسيب والإنترنت والهواتف الذكية)، وهي تستخدم للمدفوعات من شخص إلى شخص أو مع الكيانات التجارية للمشتريات من السلع والخدمات، محليا ودوليا، أو قد تنحصر في الألعاب أو الشبكات الاجتماعية، وربما تكون عملة قانونية حقيقة (مثلا نقود إلكترونية) أو عملة غير قانونية مثل العملات الافتراضية". (قيراط، 2022، صفحة 86)

وتعرف أيضا بأنها: "أي عملة أو نقود أو أصول شبيهة بالمال تتم إدارتها أو تخزينها أو تبادلها بشكل أساسي على أنظمة الكمبيوتر الرقمية، خاصة عبر الانترنت، تشمل جميع أنواع العملات الرقمية

والعملات المشفرة والعملات الافتراضية والعملية الرقمية للبنك المركزي، يمكن تسجيلها على قاعدة بيانات موزعة على الانترنت أو قاعدة بيانات كومبيوتر إلكترونية مركزية مملوكة لشركة أو بنك أو ضمن ملفات رقمية أو حتى على بطاقة ذات قيمة مخزنة". (Mohamad Al-Laham, 2009, pp. 340-341)

مما سبق يمكن تعريف العملات الرقمية بأنها مجموعة من الرموز الرقمية الغير ملموسة وغير المادية، والتي تعمل كوسيط لتبادل القيمة ويمكن الدفع والتحويل بواسطتها، تستخدم عملية التشفير لتأمين معاملاتها والتحكم فيها، تعتمد على تقنية سلسلة الكتل "البلوك تشين" في إنشاء وخلق وحدات العملة الرقمية، يمكن أن تكون عملة قانونية (مركزية) أو عملات غير قانونية (افتراضية).

## 2.2 آلية عمل العملات الرقمية:

تعتمد العملات الرقمية على تقنية سلسلة الكتل أو ما يسمى بالبلوك تشين التي تشير إلى مجموعة من المساحات المخصصة لتسجيل البيانات المرتبطة بالمعاملات، ولكل مساحة منها قدر معين من البيانات مرتبطة بالمساحة التي جاءت قبلها والتي بعدها، مشكلة سلسلة متكاملة (قيراط، 2022، صفحة 99)، وفيما يلي عرض لآلية عمل العملات الرقمية:

الشكل رقم (01): آلية عمل العملات الرقمية

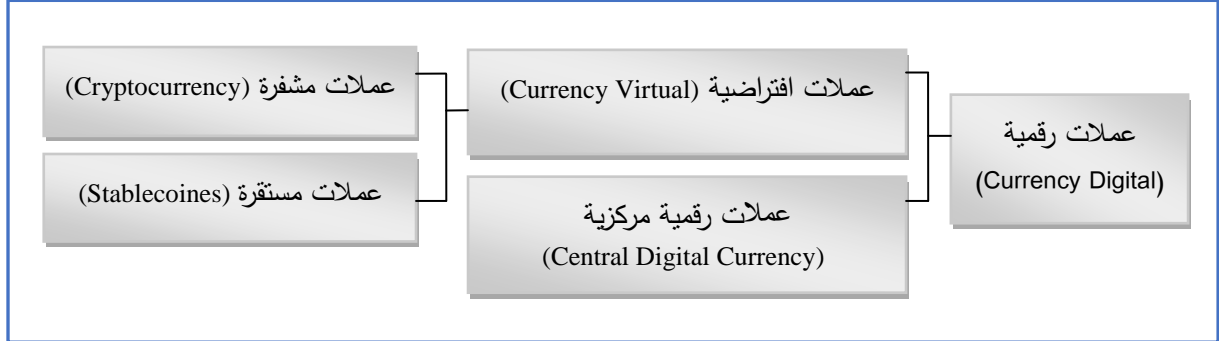


المصدر: (Arabic Trader)

ومن خلال الشكل يظهر بأن آلية عمل العملات الرقمية تتم وفق خطوات متمثلة بدايتها في طلب شخص ما إنجاز معاملة لتبث المعاملة بشبكة الند للند التي تتكون من حواسيب تدعى العقد، لكي تتحقق هذه الشبكة بعدها من صحة المعاملة وحالة المستخدم باستخدام خوارزيمات، إذ يمكن أن تتضمن المعاملة المتحقق منها عملة رقمية أو مشفرة أو رموز تمثل عقود أو سجلات أو غيرها من المعلومات، وبمجرد التحقق تدمج المعاملة مع المعاملات الأخرى لإنشاء كتلة جديدة من البيانات في دفتر الأستاذ، تضاف بعد ذلك الكتلة الجديدة إلى سلسلة الكتل الحالية بشكل غير قابل للتغيير لتكتمل بعدها العملية.

## 3.2 تصنيف العملات الرقمية (Currency Digital): والتي سيتم تناولها وفقا لما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): تصنيف العملات الرقمية



المصدر: (امحمد، 2022، صفحة 40)

**1.3.2 العملات الافتراضية (Currency Virtual):** وهي "العملة الرقمية التي ليس لها كيان مادي ملموس أو وجود فيزيائي، منتجة بواسطة برامج حاسوبية ولا تخضع للسيطرة أو التحكم فيها من جانب بنك مركزي أو أي إدارة رسمية دولية يتم استخدامها عن طريق الانترنت في عمليات الشراء والبيع أو تحويلها إلى عملات أخرى وتلقى قبولا اختياريا لدى المتعاملين فيها" (نصيرة، 2022، صفحة 109)، كما يمكن تعدينها بحسب الإمكانيات التقنية والفنية للمتعاملين بها، ويمكن تبادلها بالعملات الورقية الرسمية مثل الدولار واليورو من خلال عمليات رقمية أو بواسطة مواقع متخصصة أو أجهزة صراف آلي خاصة، كما تتم بواسطة الند للند دون الحاجة لتوسيط البنك والتعامل بها غير محدود، مع عدم إمكانية تتبع أو مراقبة العمليات التي تتم بواسطتها، كما أنه لا يمكن للسلطات النقدية التحكم في عرضها ولا في سعرها وهذا راجع لطبيعتها اللامركزية. (الباحوث، 2017، الصفحات 885-886)

والتي بدورها تنقسم إلى قسمين عملات مشفرة وعملات مستقرة:

- **العملات المشفرة (Cryptocurrency):** مصطلح مركب من كلمتين، عملة (Currency) وهي ما يتم استعماله كوسيط للمبادلات، ومشفرة (Cryptography) التي تشير لاستعمال تقنيات الحاسوب في التشفير أي أحد أنواع الأدوات التي تساعد على إتمام المدفوعات عبر الانترنت، والتي عرفها البنك الدولي على أنها عملات رقمية تعتمد على تقنيات التشفير، بالإضافة إلى أنه يطلق عليها شبكة ند-لند ولا تتبع أي جهة أو مؤسسة محددة بعينها. (قيراط، 2022، الصفحات 92-93)، وهناك أكثر من 22394 عملة رقمية مشفرة يتم تداولها وذلك بقيمة سوقية تقدر 1.04 تريليون دولار أمريكي سنة 2023 وذلك حسب موقع (Coin Market Cap) الذي يظهر أسعار العملات المشفرة المتداولة يوميا في سوق العملات الرقمية، ولصعوبة حصر وتعداد جميع العملات الرقمية المشفرة سيتم فيما يلي عرض أشهر عملتين على المستوى العالمي.

• **البتكوين:** هو شبكة دفع غير مركزية تعمل بنظام الند-لند يتم إدارتها بالكامل من قبل مستخدميها دون أي سلطة مركزية أو وسطاء. من وجهة نظر المستخدم، فالبتكوين يمكن تشبيهها إلى حد كبير بالعملة النقدية الخاصة بالإنترنت. يمكن النظر للبتكوين أيضاً على أنها النظام الدفعي ثلاثي الإمسك الأكثر بروزاً في الوجود. (Bitcoin)

• **الايثيريوم:** هي عملة افتراضية ومنصة لا مركزية تسمح بإنشاء عقود ذكية، بطريقة تحاكي إبرام العقود التقليدية، لكنها تتطلب شروطاً ومتطلبات لتنفيذها دون الحاجة إلى سلطة أو جهة ما تتحكم في عملياتها، تم إطلاقها سنة 2015، وهناك الايثيريوم والايثيريوم التقليدي، وهي ثاني أعلى عملة رقمية بعد البيتكوين. (نصيرة، 2022، صفحة 112)

- **العملات المستقرة (Stablecoins):** ظهرت نتيجة للتقلبات الحادة التي واجهتها الأصول المشفرة، عرفها البنك المركزي الأوروبي على أنها "وحدات رقمية للقيمة في حد ذاتها وليست شكلاً من أي عملة محددة (أو سلة منها) وترتبط قيمتها بمجموعة من أدوات التثبيت بهدف تقليل التذبذبات الحاد في أسعارها" (علي، 2020، صفحة 419) والهدف من إصدارها هو الحفاظ على سوق مستقر وعلى قيمتها السوقية والحد من التقلبات المستمرة، وتدار من خلال عقود ذكية تحافظ على أسعارها عند الارتفاع المفاجئ في العرض والطلب، ومن الأمثلة على العملات المستقرة عالمياً عملة "تيثر" "Tether" وهي عملة مستقرة مرتبطة بالدولار وتعتبر خامس أكبر الأصول المشفرة من حيث القيمة السوقية Paxos "Standard" التي تعتبر أول عملة رقمية خاضعة للتنظيم من قبل سلطة إشرافية ممثلة في إدارة الخدمات المالية لولاية نيويورك ومدعومة بالدولار الأمريكي بما يعادل "1:1". (امحمد، 2022، صفحة 42)

**2.3.2 العملات الرقمية المركزية (Central Bank Digital Currency):** وهي بمثابة مكافئ إلكتروني للنقد بما تحده وتنظمه المعايير الحكومية للدول، والتي اتخذتها كوسيلة لتوسيع نطاق السياسة النقدية للبنك المركزي، ويهدف حوكمة حركة الأموال والسيطرة على أنظمة المدفوعات الرقمية المتزايدة، مما يمنحها ميزة للتحكم في معاملات العملات الرقمية خاصة في ظل القدرة على تتبع السجلات الإلكترونية وتدفقات العملات ورفع كفاءة وسرعة وتنافسية أنظمة المدفوعات والذي من شأنه دعم استقرار منظومة الاقتصاد الكلية. (الخوري، 2021، صفحة 71)

ومن أبرز الأمثلة عن العملات الرقمية المركزية التي أصدرتها الحكومات، نجد الدرهم الإلكتروني وهو منصة دفع غير نقدية تمكن المستخدمين من إجراء معاملات سهلة وآمنة تم ابتكاره من قبل وزارة المالية الإماراتية لتقديم وسائل سلسلة لإدارة المعاملات. (وزارة المالية الإمارات العربية المتحدة، 2023)، بالإضافة إلى اليوان الرقمي وهو عملة مدعومة بالأصول التي يتم إيداعها بواسطة البنوك التجارية في البنك المركزي الصيني، وهي مصممة خصيصاً لمدفوعات التجزئة والتداول بين الأفراد بهدف دعم نظام الدفع الرقمي، بما يعزز انتشار "اليوان الصيني" في المعاملات المالية الإلكترونية الدولية. (صالح، 2021، صفحة 26)



ومما سبق يتضح الفرق بين العملات الرقمية الافتراضية والمركزية، إذ أن النوع الأول تتميز بكونها غير مركزية وتعتمد في آلية عملها على الند للند أي غياب الوساطة البنكية وليس لها أي قيمة ذاتية وأسعارها متذبذبة ويصعب مراقبة ومتابعة معاملاتها، أما النوع الثاني فتتسم بأنها تصدر من طرف البنوك المركزية مما يجعلها مسؤولة عن إدارتها وتستطيع التحكم في عرضها وأسعارها، ويمكن اعتبارها نقودا قانونية ووسيلة سداد آمنة ومستقرة لارتباطها بالعملية المحلية للدولة الصادرة.

### 3. أثر تداول العملات الرقمية على الاقتصاد:

بالرغم من عدم الوجود المادي والملموس للعملات الرقمية إلا أنها أحدثت طفرة في عالم الاقتصاد، مما دفع الكثير من الدول إلى التوجه نحو اعتماد العملات الرقمية في بنوكها المركزية وربطها بالعملية الوطنية في محاولة منها إلى مواكبة التطورات الخاصة وتوجهها نحو تبني الاقتصاد الرقمي، خاصة فيما يتعلق بمجال المدفوعات عبر الإنترنت واعتماد الرموز والأرقام والشاشات التقنية الرقمية في عرض وإجراء المعاملات، إذ أظهرت العديد من الدراسات بأن هناك أثر فعلي للعملات الرقمية على الاقتصاد وذلك من خلال عدة نقاط سيتم التطرق إلى أهمها وفقا لما يلي:

#### 1.3 أثر العملات الرقمية الافتراضية على الاقتصاد:

نظرا لدور العملات الرقمية الافتراضية الملموس في التبادل التجاري الدولي خاصة في المعاملات المالية، ولأنها أصبحت واقعا معيشيا ومؤشرا في الساحة الدولية ولأن التوسع في استخدام هذه العملات سينتج عنه عدد من الآثار الاقتصادية المختلفة، نذكر منها:

#### 1.1.3 أثر العملات الرقمية الافتراضية على السياسة النقدية:

تؤثر العملات الرقمية الافتراضية على النقود بشكل ملموس في المتغيرات الاقتصادية الآتية:

- **العرض الكلي للنقود:** قد يؤدي تداول العملات الرقمية الافتراضية على نطاق واسع إلى التضخم في العرض النقدي داخل القطر الواحد، وبالتالي إلى مستويات العرض الكلي الدولي، وهو ما قد يتسبب في تشكل فقاعة مالية عالمية، يمكن أن تنفجر في أي لحظة خاصة مع الانهيارات المستمرة في قيمتها وتأرجحها بشكل كبير، وهذا قد يسهم في زيادة معدلات التضخم العالمي (المباركي، 2021، صفحة 717)

- **توليد النقود:** ستتأثر قدرة الجهاز المصرفي في كل دولة على توليد النقود، فطبيعة العملات الرقمية الافتراضية وآلية تبادلها لا تتيح إمكانية ذلك، لأنه يتم نقل كمية النقود الموجودة من مالك لآخر ومن محافظة لأخرى (محمد، 2022، صفحة 45)

- **حجم النقود داخل الاقتصاد:** سوف يزداد حجم النقود المتداولة خارج النظام المصرفي، لأن هذه النقود لن تدخل ضمن مقاييس البنك المركزي لحجم النقود، وسينتج عنها زيادة في العرض الكلي للنقود

داخل الاقتصاد، وهي غير مأخوذة في الحسابان عند اتخاذ السياسة النقدية، كما ينتج عنها أيضا نقص الطلب على النقود القانونية (الورقية التقليدية)، نظرا لإتمام العديد من العمليات التجارية عبر الإنترنت بواسطة العملات الافتراضية مما ينعكس بشكل مباشر على قدرة البنك المركزي في اتخاذ السياسات النقدية الملائمة. (دهشان، 2019، صفحة 841)

- **الكساد والتضخم:** يحدث في بعض الأحيان أن ترتفع قيمة الوحدة الواحدة من العملات الافتراضية بسبب ارتفاع الطلب عليها ولندرتها، مما ينتج عنه ارتفاع قيمة العملة وانخفاض الأسعار وزيادة رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود، مما يخفض الميل نحو الاستهلاك والاستثمار معا، لتتشكل حالة انكماش حاد ومدمر للاقتصاد، وهذا يحدث إذا كانت العملة مقصورة على دولة ما-تحليل افتراضي مستقبلي- أما مع عالمية تلك العملة واعتبارها نقدا أي تواجدها بجانب نقود أخرى قد ينتج عن هذه الحالة مشكلة تضخم، التي تتمثل في زيادة عدد الوحدات الافتراضية مع انخفاض الطلب عليها مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات وهذا يحدث إذا كانت العملة، مقصورة على دولة ما، وهو ما ينتج عنه كله عدم الاستقرار المستمر، والاستقرار شرط أساسي لاقتصاديات التبادل (وسيلة، 2020، صفحة 130)

### 2.1.3 أثر العملات الافتراضية على أدوات السياسة النقدية:

مع ظهور العملات الرقمية الافتراضية واتساع نطاق قبولها واستخدامها على مستويات مختلفة وحلولها محل النقود القانونية (الورقية) تأثرت الأدوات التي يستعملها البنك المركزي لتطبيق السياسة النقدية، وسنعرض فيما يلي تأثير هذه العملات على كل أداة من أدوات السياسة النقدية.

- **تأثير النقود الرقمية الافتراضية على عمليات السوق المفتوحة:** تؤثر من ناحيتين، إذ من الناحية الأولى فإن استخدام الأفراد لهذه العملة يدفعهم تدريجيا إلى الاستغناء عن النقود القانونية، الأمر الذي يدفع بالمصارف التجارية إلى إرجاع ما يفيض عن حاجتها إلى البنك المركزي بهدف زيادة نسبة الاحتياطي النقدي لديها، مما يقلل من قدرة البنك المركزي من بيع الأوراق المالية لجذب السيولة الموجودة لدى المصارف التجارية، ومن ثم التأثير على قدرتها في تقديم الائتمان، أما من الناحية الثانية فإن تداول العملات الافتراضية سيكون له تأثيرا كبيرا على الطلب على النقود القانونية المصدرة من قبل البنك المركزي وبالتالي فإن عائداته ستتنخفض، الأمر الذي يقلص من ميزانية البنوك المركزية ومن ثم الحد من قدرتها على إجراء عمليات السوق المفتوحة، وبهذا يكون تأثير النقود الافتراضية متوقف بصورة رئيسية على درجة انتشار تداول هذه النقود، فإذا كان التعامل بها قليلا انخفض تأثيرها على فاعلية عمليات السوق المفتوحة والعكس صحيح. (ميادة، 2014-2015، صفحة 125)

- **تأثير النقود الرقمية الافتراضية على نسبة الاحتياطي القانوني:** تحتفظ المصارف التجارية بجزء معين من إجمالي الودائع لديها لدى البنك المركزي على شكل احتياطي نقدي قانوني يمثل رصيد دائن،

مما يتيح للبنك المركزي إمكانية التأثير في قدرة المصارف التجارية على الائتمان وذلك بتغيير نسبتها، كما يمكن أن تؤثر النقود الافتراضية على نسبة الاحتياطي القانوني وذلك من خلال الاستغناء عن النقود القانونية مقابل النقود الافتراضية، والذي سترتب عليه زيادة في حجمه، وذلك لأن الأفراد يستطيعون شراء العملة الرقمية مقابل العملة القانونية، وان هذه النقود تدخل إلى خزينة المصارف التجارية لان مصدري العملة الرقمية يقومون بإيداع الأموال التي حصلوا عليها جراء بيع العملة الرقمية في المصارف التجارية، وتقوم هذه الأخيرة بزيادة احتياطاتها لدى البنك المركزي بسبب زيادة السيولة لديها، بالإضافة إلى أنه يمكن للنقود الافتراضية التأثير على الاحتياطي كأداة لتوجيه الائتمان، حيث أن ظهورها سيدد من فاعلية سياسة الاحتياطي القانوني وذلك لان سيولة المصارف التجارية ستزداد وبالتالي ينخفض الطلب على الاحتياطيات النقدية المحفوظ بها لدى البنك المركزي لأن المصارف التجارية سيكون لديها زيادة في النقود المودعة وترتفع سيولتها بشكل ملحوظ. (ميادة، 2014 - 2015، صفحة 127)

- **تأثير النقود الافتراضية على سعر إعادة الخصم:** يشكل سعر البنك أو سعر إعادة الخصم معدل الفائدة الذي يستحمله البنك المركزي لقاء قيامه بإعادة خصم الأوراق المالية المقدمة من قبل المصارف التجارية، والتي تعتبر إحدى الأدوات الكمية للسياسة النقدية التي تؤثر في قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان، حيث تؤثر النقود الافتراضية على هذه الأداة بقيام بائعيها بإيداع النقود الورقية التي حصلوا عليها في أرصدهم المصرفية، وبالتالي تزيد سيولة المصارف التجارية وتزيد إحتياطاتها لدى البنك المركزي، وفي هذه الحالة ستكون المصارف التجارية أمام خيارين الأول إما أن تشتري المزيد من الأصول من المؤسسات الغير بنكية، أو بزيادة الائتمان المقدم للجمهور والثاني بشراء الكثير من الأصول من البنك المركزي، وبما أنه قد يلجأ إلى تثبيت سعر فائدة بعض الأصول القصيرة فإن المصارف التجارية تقوم بشراء تلك الأصول منه، وبهذا الشكل تقوم المصارف باستخدام الأموال الزائدة لديها في تقليص خصومها لدى البنك المركزي، وفي حال عرض المزيد من العملة الرقمية دون تخفيضها في مكان آخر سيقبل من قدرة البنك المركزي في السيطرة على مستوى سعر الفائدة، وفي خلاصة القول إن ظهور النقود الرقمية سيقفص من تأثير سعر إعادة الخصم في التحكم في حجم الائتمان، وذلك لارتفاع السيولة النقدية للمصارف التجارية وانخفاض إقبالها على خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي، لذلك فإن أي تغييرات حاصلة في سعر إعادة الخصم لن تؤثر على حجم الائتمان لعدم وجود طلب على إعادة خصم الأوراق التجارية. (علي، 2020، صفحة 421)

### 3.1.3 أثر العملات الرقمية الافتراضية على السياسة المالية:

تعتبر السياسة المالية من الأدوات الاقتصادية التي تحكم بها الحكومة، فعن طريقها تستطيع الحكومة التصرف بمواردها الضريبية وتنفيذ خططها ومشاريعها، وأيضاً تحقق أهدافها السياسية والاقتصادية الاجتماعية، وكما ذكرنا سابقاً أن من أهم خصائص العملات الافتراضية اللامركزية، فيمكن تبين أثرها من خلال:

- تأثير العملات الرقمية الافتراضية على أسعار الصرف: إذ أن حركة سعر صرف العملات الافتراضية منذ ظهورها إلى اليوم متقلبة بشكل كبير جداً مما ينعكس سلباً على أسعار الصرف للعملة المحلية، ومن جهة أخرى فإن تذبذبات أسعار صرف العملات الافتراضية غير مرتبطة بأي عملة دولية أخرى. (الباحوث، 2017، الصفحات 906-907)

- تأثير العملات الرقمية الافتراضية على استقرار نظم المدفوعات: مع زيادة أهمية العملات الرقمية الافتراضية ستصبح الآلية الرئيسية لتسوية المدفوعات، خاصة التبادلات الدولية، ومع نمو وتطور التجارة الإلكترونية فإن حجم النقود في الاقتصاد سيتعذر تحديده وذلك نتيجة لعدم خضوع هذه العملات للإشراف مباشر من قبل السلطات النقدية، الأمر الذي يؤثر سلباً في الأجل الطويل على آلية سير نظم المدفوعات وهذا بالتبعية يؤثر على استقرار الأسواق المالية، كما أن ذلك سيساهم أيضاً في عدم دقة قياس معدلات سرعة دوران النقود. (شرفي، 2021، صفحة 192)

- تأثير العملات الرقمية الافتراضية على سوق الائتمان: إن انتشار العملات الافتراضية سيحد من دور الجهاز المصرفي مؤثراً على الائتمان، فلقد واجهت المصارف التجارية منافسة شديدة من قبل المؤسسات المالية التي تعتمد العملات الافتراضية والتي استحوذت على حصص كبيرة في سوق الائتمان، وهذا سيلغي تدريجياً وظيفة الوساطة المالية بين وحدات العجز ووحدات الفائض، حيث لن يعود لها دور في توفير الائتمان. (الباحوث، 2017، صفحة 906)

- تأثير العملات الرقمية الافتراضية على إيرادات سك العملة: إن الانتشار الواسع للعملات الافتراضية مؤدي إلى انخفاض المعروض النقدي من النقود القانونية، وبالتالي انخفاض الإيرادات الحكومية الناتجة عن سك العملة وطبعها، فتكون العلاقة بين انخفاض الإيرادات الحكومية وانتشار العملات الافتراضية عكسية، فكلما زادت العملات الافتراضية على حساب النقود القانونية ازداد انخفاض إيرادات الدولة من سك العملة والعكس. (القحطاني، 2008، الصفحات 430-431)

- تأثير العملات الرقمية الافتراضية على عجز في ميزان المدفوعات: تسبب العملات الافتراضية نتيجة التهرب من دفع الضرائب، وزيادة الإنفاق العام لمواجهة الجرائم التي تنتج عنها، وتأثيرها على الاستثمار وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية خاصة الكمالية منها فيزداد الاستيراد على حساب التصدير وبالتالي يحدث عجز في ميزان المدفوعات. (شطا، 2022، صفحة 1837)

### 4.1.3 أثر العملات الرقمية الافتراضية على النظام المالي وبعض الأنشطة الاقتصادية:

- تأثير العملات الرقمية الافتراضية على النظام المالي: أن العملات الرقمية الافتراضية خلقت نوعاً جديداً ومتطوراً من التقنيات والتكنولوجيا التي تخلف ثروات مالية، تتمثل في ابتكارات مالية في النظم والوسائل التي تؤدي بها الخدمات المالية للمتعاملين، أو طبيعة وخصائص الأدوات والمنتجات المالية المبتكرة التي لا يكون لها وجود مادي ملموس وفق قواعد نظام التشفير، أي أن هذه العملات باتت تقترب

من سمة الخدمات الكاملة للأعمال في الأصول المالية، أو تكنولوجيا البلوك تشين وسوف تنتقل النظام المالي إلى واقع جديد بحيث تعيد تشكيل الطريقة التي يسير بها العالم. (حسانين، 2021، صفحة 86)

- **تأثير العملات الرقمية الافتراضية على التجارة الخارجية:** إن سهولة تداول العملات الرقمية الافتراضية وآلية عملها القائم على البلوك تشين الذي يتميز بالأمان والسرية، وتوفير الوقت والجهد والمال، كان سبب في جذب الكثير من التجار للتعامل مع هذه المعاملات لإبرام صفقاتهم التجارية، إلا أنه حتى الآن لا يزال حجم التبادل التجاري بهاته العملات محدوداً جداً بل وغير مؤثراً نظراً لمحدودية القاعدة النقدية لتلك العملة، وعدم موافقة الجهات الرسمية في غالب دول العالم على اعتبارها وحدة إبراء قانونية، مما حد من تأثيرها ونفوذها حتى الآن. (الباحوث، 2017، صفحة 908)

- **تأثير العملات الرقمية الافتراضية على التجارة الإلكترونية:** تدعم العملات الرقمية الافتراضية التجارة الإلكترونية التي تزيد من معدلات الصادرات للدول، من خلال سهولة الاستخدام والوصول إلى مراكز التسوق الإلكتروني، وبالمقابل فإن عدم تنظيم هذه العملات لها أثر سلبي على النشاط التجاري، من خلال عدم وجود تشريعات وقوانين تختص في الفصل القضائي في المنازعات بين أطراف العقود، واتساع جرائم غسل الأموال والتهرب الضريبي وتشجيع ظاهرة الاقتصاد الخفي. (فليغة، 2021، صفحة 49)

- **اتساع الهوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي:** مع تزايد التعاملات المالية بالعملات الافتراضية تتزايد الهوة بين الاقتصاد الحقيقي الذي يتم فيه إيجاد وتبادل السلع والخدمات، وبين الاقتصاد المالي الذي تباع وتشتري فيه المنتجات المالية لغرض رئيسي، وهو الربح المالي فقط من فروقات الأسعار، وقد قدرت إحدى الدراسات أن حجم النقود في الاقتصاد المالي فوق حجمها في الاقتصاد الحقيقي من ثلاثين إلى خمسين مرة. (شرفي، 2021، صفحة 193)

### 2.3 تأثير العملات المركزية على الاقتصاد:

تعتبر عملية إصدار البنك المركزي للعملات الرقمية المركزية في حقيقة الأمر أفضل بديل أمام المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الافتراضية، فالحكومات وجدت نفسها أمام موجات عارمة من العملات الرقمية غير الرسمية، لذلك أصبح الولوج لهذا المجال الرقمي حلاً مهماً للحفاظ على استقرارها الاقتصادي، غير أن تطبيق هذا النموذج من العملات له آثار اقتصادية نذكر منها:

- يساهم في زيادة مستويات كفاءة قنوات انتقال السياسة النقدية، إضافة إلى تمكين البنوك المركزية من تقليل الحد الأدنى الفعال لأسعار الفائدة، بما يسمح بتحفيز جانب الطلب في اتجاه بعض البنوك على سبيل المثال في منطقة اليورو إلى عدم تمرير التغيرات في أسعار الفائدة السالبة إلى عملائها، واتجاه الأفراد إلى اقتناء الأصول النقدية لتجنب أسعار الفائدة السالبة وهو ما يحد من تأثير السياسة النقدية، في المقابل قد تساهم العملات الرقمية المركزية في زيادة فاعلية السياسة النقدية في حال اتجاه البنوك المركزية إلى رفع تكلفة الاحتفاظ بالنقد؛

- إمكانية حدوث تقلبات ناتجة عن تداول العملات الرقمية وخروج الأموال المحتفظ بها في صورة ودائع من البنوك التجارية، مع تفضيل أصحابها للاحتفاظ بأموالهم في صورة العملة الرقمية للبنك المركزي كونها في كل الأحوال ستكون أقل خطورة لاسيما في حالة الأزمات، وهو ما قد يضر بعملية خلق النقود التقليدية ويؤثر على إدارة السياسة النقدية، كما يؤدي إلى أزمات مصرفية متكررة الحدوث؛

- تساهم العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية المستندة إلى تقنية البلوكتشين في تحسين كفاءة نظم المدفوعات لاسيما في الدول التي يتناقص بها استخدام العملات الورقية والمعدنية بشكل متسارع، إلا أن تلك المكاسب يمكن تحقيقها كذلك إذا كانت هنالك أنظمة خاصة للمدفوعات تتسم بالكفاءة والسرعة وتسمح بالمعاملات الفورية. (المنعم، 2020، صفحة 05)

- تسهل من إيجاد قنوات التوزيع لتحويل أموال البنوك المركزية إلى الأسر مباشرة خاصة من خلال النماذج القائمة على الحساب وهو ما يمكن أن يمثل أداة للتوسع النقدي المضاد للتقلبات الدورية من خلال السماح بضخ السيولة إلى الاقتصاد مباشرة دون المرور بالقطاع المصرفي؛

- يمكن للعملة الرقمية المركزية أن تكون مدرة للفائدة مما يدفع العناصر الاقتصادية لاستخدامها كوسيلة دفع وأيضاً كمخزن للقيمة، ومن هنا يمكن أن يتغير قرار المحفظة الأمثل للعناصر الاقتصادية سواء كانت شركات أو أفراد فيما يتعلق بالموجودات الأخرى (بما في ذلك النقد والودائع)، مما يؤدي إلى التغيير في الطلب على الأصول الأخرى وسعرها، وهذا بدوره يمكن أن يؤثر على استهلاك الأفراد من خلال قنوات الثروة، وقرارات الاستثمار والإقراض للشركات من خلال التغيرات في السعر النسبي للأصول المختلفة ومن خلال التغيرات في ميزانيتها العمومية. (علي، 2020، الصفحات 441-442)

#### 4. تداول العملات الرقمية بالجزائر:

إن الانتشار المتزايد للعملات الرقمية عبر أرجاء العالم حقيقة واقعية لا يمكن إنكارها، غير أن التصادم القائم بين العاملين المتناقضين الملازمين لهذه العملة جعل قبول الدول للتعامل بها نسبياً، ويتمثل العامل الأول في المزايا المغربية التي تحققها هذه العملة، والتي تشكل محفزاً لاقتنائها، أما العامل الآخر فيتمثل في المخاطر الكبيرة التي ينطوي عليها هذا التعامل، وهو العامل الذي كان وراء العزوف عنها، حيث أن التأثير بالعامل الأول نتج عنه اعتراف بعض الدول بهذه العملة والإقرار صراحة بمشروعية التعامل بها، غير أن عدم اعتراف الدولة بها لا يمنع رعاياها من التعامل بها، نظراً للخصائص التي تنفرد بها هذه العملة، وهو ما أدى بالبعض الآخر إلى منعها صراحة في تشريعاتها الداخلية (قريمس، 2021، الصفحات 384-385)، والتي كانت الجزائر من بينها، حيث منعت الجزائر وفقاً للمادة 117 من قانون المالية سنة 2018: "يمنع شراء العملة الافتراضية وبيعها واستعمالها وحيازتها" (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2017، صفحة 54)، وذلك بسبب غياب الدعامة المادية، ولكنه كما يظهر في نص القانون أنها رفضت النوع الأول من العملات الرقمية المتمثل في العملات الرقمية الافتراضية بسبب

أنه يصعب التحكم فيها ومراقبتها وذلك بسبب آلية عملها التي تتم دون وساطة بنكية (النند للنند)، ولأن التعامل بها غير محدود بما يعرقل إمكانية تتبع أو مراقبة العمليات التي تتم بواسطتها، كما أنه لا يمكن للسلطات النقدية التحكم في عرضها وسعرها وهذا راجع لطبيعتها الا مركزية، ولكن الجزائر لم ترفض العملات الرقمية بشكل عام أي أصل الفكرة بما في ذلك العملات الرقمية المركزية والدليل على ذلك هو توجه الجزائر نحو إصدار عملة رقمية مركزية "الدينار الرقمي الجزائري".

إذ صرح رئيس الوزراء أيمن عبد الرحمان في أواخر ديسمبر 2022 أن العملة الرقمية المركزية هي جزء من ورشات عمل البنك المركزي الذي سيعمل على تطوير الدينار الرقمي الجزائري وإصداره وإدارته ومراقبته (Ramos, 2023)، والذي سيدعم الشكل المادي للعملة الرسمية للدولة، ويأتي إصدار العملة الرقمية الوطنية (المركزية) بالجزائر، كخطوة متأخرة نوعا ما وذلك لعدة اعتبارات، منها حاجة الجزائر لجمع معلومات أكثر حول الموضوع ودراسته بشكل موسع، خاصة في ظل نقص خبرتها وبسبب مخاوفها من خطر إعاقة مثل هذه المعاملات لتطبيق سياستها المالية والنقدية، وعدم توفرها على الموارد البشرية المؤهلة في هذا المجال، وعلاوة على ذلك، فإن الجزائر لم تكن تحتوي على كافة متطلبات تطبيق العملة الرقمية المركزية بما في ذلك المواد والتشريعات واللوائح القانونية التي توضح كيفية عمل هذه الآلية، وأيضا تحديات الأمن السيبراني من حماية للبيانات وخصوصية الأفراد وضعف البنية التحتية الرقمية بشكل عام.

كما أنه من بين الأسباب التي أخرت تطبيق هذه الخطوة هو غياب الثقافة المالية الرقمية للفرد الجزائري من جهة وغياب ثقته اتجاه البنوك من جهة أخرى، لذا عملت الجزائر على محاولة التغلب على هذه التحديات بمجموعة من الإصلاحات للنظام المالي والمصرفي، بداية بإطلاق قانون التجارة الإلكترونية لسنة 2018، وقانون المالية لسنة 2020 الذي يشجع على إجراء المعاملات الإلكترونية وتعزيز الدفع الإلكتروني وصولا إلى مشروع قانون النقد والقرض لسنة 2022 الذي يهدف إلى عصنة القطاع المالي والمصرفي.

وتتمثل أحد الدوافع الأساسية لاعتماد الدينار الرقمي الجزائري هو توجه الجزائر نحو الاقتصاد الرقمي وتطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية وأيضا الانفتاح عن العالم الخارجي، خاصة بعد أن أبدت الجزائر رغبتها في الانضمام لمجموعة "بريكس" التي بدورها تهدف لزيادة نصيبها من التجارة العالمية، وإصدار عملة رقمية لتسهيل المعاملات المالية، كما يمكن للجزائر في حالة انضمامها "للبريكس" الاستفادة من تجارب الدول الأعضاء وتبادل خبراتهم في مجال إصدار العملات الرقمية المركزية خاصة تجرتي الصين وروسيا.

#### 1.4 الآثار المحتملة للدينار الرقمي على الاقتصاد الجزائري (نظرة مستقبلية):

سيؤثر الدينار الرقمي الجزائري على الاقتصاد في حالة اعتماده بطريقة سليمة، وفيما يلي أبرز الآثار الإيجابية المحتملة مستقبلاً:

- **ضمان الاستقرار المالي:** إذا تم تصميم الدينار الرقمي الجزائري بشكل مناسب وإدارته بشكل جيد، يمكن أن يساهم في ضمان الاستقرار المالي ومع ذلك لا يمكن ضمانه إلا في حالة معالجة البنك المركزي للمخاطر التي يمكن أن تولدها هاته العملة، وإذا قدمت الضمانات الكافية لمكافحتها، وفي واقع الأمر يمكن للدينار الرقمي الجزائري أن يزود البنك المركزي بأدوات نقدية أكثر فعالية لتنفيذ السياسة النقدية والمالية مباشرة من خلال استغلال الطبيعة القابلة للبرمجة لهاته العملة، على سبيل المثال تطبيق الفائدة (السلبية أو الإيجابية) لتشجيع الإنفاق أو الادخار، وغرامات التأخير لتشجيع الإنفاق أو عن طريق فرض ضرائب مباشرة على أنواع معينة للمدفوعات؛
- **تحسين إمكانية تتبع المعاملات ومكافحة الفساد وزيادة الشفافية:** تقوم العملة الرقمية المركزية "الدينار الرقمي الجزائري" على قاعدة بيانات مركزية أو تقنية دفتر الأستاذ الموزع لتسجيل المعاملات وكذا الاحتفاظ بها وتتبعها على طول الطريق، بما يتيح مراقبتها والتحكم فيها، مما يجعل منه أداة رئيسية في مكافحة الفساد وزيادة الشفافية لأن السلطات قادرة على تتبع المعاملات للحد من الرشوة وإساءة استخدام الأموال وستسهل استرداد الأموال المسروقة أو التحويلات المالية غير القانونية، بالإضافة إلى ذلك يمكنها تعزيز تحصيل الضرائب والحد من احتمالات الاحتيال والتهرب الضريبي.
- **خفض الطلب على العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية:** في الجزائر الطلب على العملة المحلية ضعيف لانعدام الثقة وانهيار سعر صرفها بشكل مستمر فيميل الناس إلى سحب أموالهم من البنوك وتخزين الأموال المسحوبة أو المداخيل الجديدة خارج القطاع الرسمي على شكل عملات أجنبية فيميل الطلب على العملات الأجنبية في السوق الموازية بشكل مرتفع، ولكن عندما تتجح الجزائر في إصدار دينار رقمي مركزي قوي، وبناء الثقة في الاقتصاد المحلي من خلال إنشاء حوكمة اقتصادية سليمة، فإن ذلك سيدفع الأفراد إلى شرائها وبالتالي الذهاب إلى الأسواق الرسمية للقيام بذلك بدل التعامل مع السوق السوداء لشراء العملات الأجنبية، وبالتالي الانتقال من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد الرقمي.
- **توفير دخل أكبر للبنك المركزي:** نظراً لأن السندات المالية هي الدخل الذي يكسبه البنك المركزي لإصدار الأموال، فإن إصدار الدينار الرقمي الجزائري يسمح بكسب أموال كبيرة خاصة أن تكلفة إنتاج هذه العملة وتوزيعها منخفضة نسبياً مقارنة بقيمتها في السوق، وكذا الحصول على فوائد التعامل بهاته العملة من تحويلات ومدفوعات... إلخ.
- **تعزيز سلامة المدفوعات المحلية:** يتم ذلك من خلال السماح بالدفع في الوقت الحقيقي مع إمكانية التسوية الأسرع وتعزيز سرعة الأموال التي من شأنها تشجيع المعاملات وتوسيع النشاط الاقتصادي



وتعزيز النمو الاقتصادي، كما يساهم تبني الدينار الرقمي الجزائري على الحد من مخاطر السيولة عن طريق إزالة تعقيد التسوية والمقاصة بسبب الوساطة المالية.

## 5. الخاتمة:

وفي الأخير يمكن القول بأن العملات الرقمية تعبر واقعا ملموسا في الاقتصاديات المعاصرة، وأنها تطور طبيعي أفرزه التقدم التقني في المجال المصرفي والمالي، بالإضافة لكونها من أهم التحديات المعاصرة التي تواجه الدول والتي تفرض عليها ضرورة التحول الرقمي والتوجه نحو تطبيق الاقتصاد الرقمي، والذي لن يتم إلا من خلال عصنة قطاعها المالي والمصرفي لتسهيل المعاملات من جهة وتبني التقنيات الحديثة ومواكبتها وتحسينها باستمرار من جهة أخرى، وأن الجزائر من إحدى الدول التي أصبح من الضروري عليها تبني هذه المفاهيم والعمل على توفير متطلبات تطبيقها ورسم منهج وسياسة واضحة تضمن لها السير الصحيح نحو تحقيق ذلك.

## 1.5. النتائج:

- تعتبر العملات الرقمية المظلة الرئيسية التي تتدرج تحتها جميع أنواع العملات الرقمية القانونية وغير القانونية، والتي تعتمد على مبدأ الند للند، وذلك من خلال تقنية التشفير وتكنولوجيا متناهية الدقة متمثلة في تقنية "البلوك تشين"؛
- بالرغم من المزايا التي تتمتع بها العملات الرقمية إلا أن مخاطرها كأداة مالية مرتفعة جدا سواء على الأفراد المتعاملين بها أو على الاقتصاد؛
- يؤدي انتشار وشيوع التعامل بالعملات الرقمية إلى تقليل دور الحدود السياسية والجغرافية للدول مما يحد من فعالية سياساتها النقدية وكذلك التأثير على سياساتها المالية وبعض الأنشطة الاقتصادية؛
- تمثل العملات الرقمية المركزية شكلا رقميا جديدا من النقود، فهي عملة رمزية بضمان الدولة أو حساب يتم الاحتفاظ به في البنك المركزي مباشرة والذي يتيح للأفراد والشركات أداء مدفوعاتهم؛
- تكون العملة الرقمية المركزية أكثر استقرارا في قيمتها لارتباطها بالعملة التقليدية المحلية للدولة الصادرة والتي بدورها تتحكم في عرضها وسعرها.
- تعتبر العملات الرقمية المركزية أداة عالية الأمان فهي تمتلك نفس صفة الأوراق النقدية الورقية؛
- رفض الجزائر للنوع الأول للعملات الرقمية الافتراضية وذلك لارتفاع مخاطر تداولها من جهة ولحماية مواطنيها واقتصادها من جهة أخرى لأنها تتسم باللامركزية وعدم إمكانية تتبع ومراقبة المعاملات التي تتم بواسطتها؛
- يسعى البنك المركزي الجزائري إلى إنشاء نظام دفع جديد للتخفيف من حدة المشاكل التي قد تنتج عن العملات الرقمية الافتراضية بتبني النوع الثاني من العملات الرقمية "المركزية" وذلك من خلال

إصدارها لعملة رقمية وطنية يطلق عليها "الدينار الرقمي الجزائري" وذلك بهدف عدم حرمان مواطنيها من مزايا العملات الرقمية؛

- لا يوجد أي تأثير للعملات الرقمية على الاقتصاد في الجزائر، وذلك لاحتكار البنك المركزي لسلطة الإصدار النقدي التي اقتصر على إصدار النقود التقليدية دون العملات الرقمية؛

## 2.5. التوصيات:

- مواكبة الدول للتطورات الحاصلة في المجال المصرفي والمالي بتبنيها للتقنيات المالية الحديثة والتي من بينها العملات الرقمية؛

- توفير الجزائر للبنية التحتية والرقمية الداعمة لتبني العملات الرقمية؛

- يجب على الجزائر توعية مواطنيها ونشر الثقافة المالية الرقمية لتسهيل عملية إدماجهم في الاقتصاد الرقمي؛

- تنمية الجزائر لمواردها البشرية وتنمية خبراتها لإنجاح عملية تبني العملات الرقمية؛

- العمل على تعزيز أمنها السيبراني وحماية شبكاتها ومعلوماتها وحماية خصوصيتها تقاديا للتعرض للهجمات الإلكترونية الرقمية الخارجية؛

- الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في مجال العملات الرقمية خاصة التجربة الصينية التي يمكن نقلها في إطار التعاون والشراكات.

## 5. قائمة المراجع:

- Arabic Trader. (بلا تاريخ). المتداول العربي. تاريخ الاسترداد 16 10, 2022، من ما هي العملات الرقمية أو العملات المشفرة؟: <https://www.arabictrader.com/ar/learn/forex-school/303/%D9>
- Bitcoin. تم الاسترداد من <https://bitcoin.org/ar/faq#what-is-bitcoin>
- Coin Market Cap.. أسعار العملات المشفرة اليوم حسب Market Cap. تاريخ الاسترداد 31 01, 2023، من [/https://coinmarketcap.com](https://coinmarketcap.com)
- Haroon Al-Tarawneh, Najwan Abdallat Mohamad Al-Laham. (2009). Development of Electronic Money and Its Impact on the Central Bank Role and Monetary Policy. Issues in Informing Science and Information Technology Volume 6.349-339 ،
- Hermi De Ramos. (2023, 01 12). COINTELEGRAPH. تاريخ الاسترداد 14 01, 2023، من الجزائر تؤكد سعيها لاستكشاف العملة الرقمية للبنك المركزي في ظل الاقتصاد الرقمي العالمي المتنامي: <https://ar.cointelegraph.com/news/algeria-confirms-exploring-cbdcs-amid-the-growing-global-digital-economy>
- أحمد إبراهيم دهشان. (16-17 04, 2019). العملات الافتراضية إشكالياتها وأثارها على الاقتصاد المحلي والعالمي. العملات الافتراضية في الميزان، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة ، الصفحات 817-848.
- أحمد محمد السعد، شذى موسى الروابدة. (2020). النقود الافتراضية، تأصيلها الفقهي وحكم زكاتها. مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 48 ، 21-55.
- الأخضر بن عمر، عبد الكريم بوزغالة امحمد. (2022). العملات الرقمية وتحديات إصدارها من قبل البنوك المركزية. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02 ، 35-53.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2017). قانون المالية لسنة 2018، العدد 76، الصادر ب ربيع الثاني عام ١٤٣٩ هـ، الموافق ل ديسمبر سنة 2017 م.

- العربية. (09 03, 2022). ما هو الدولار الرقمي الذي تعتزم أميركا إطلاقه؟ تم الاسترداد من <https://www.alarabiya.net/aswaq/financial-markets/2022/03/09/%D8>
- أميمة خديجة حميدي، خليل الله فليغة. (04-05 04, 2021). تبييض الأموال في النمط التقليدي وتطور البيئة الإلكترونية. المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي مكافحة الفساد في البيئة الإلكترونية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين.
- أيمن صالح. (2021). واقع العملات الرقمية. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
- بلعاش ميادة. (2014-2015). اثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر - فرنسا. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية . جامعة محمد خيضر - بسكرة، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- حبيبة عبدلي، نور الدين موفق. (04-05 04, 2021). تبييض الأموال في البيئة الإلكترونية. المؤتمر الدولي الافتراضي لمكافحة الفساد في البيئة الإلكترونية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين ، صفحة 63.
- سارة متلع القحطاني. (2008). النقود الإلكترونية حكمها الشرعي وثأرها الاقتصادية. أطروحة دكتوراه في الفقه المقارن وأصول الفقه . قسم أصول الفقه، الكويت: كلية الدراسات العليا.
- عائش بوتلجة، عابد نصيرة. (2022). العملات الافتراضية: تداولها ومخاطرها. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، 108-123.
- عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحث. (2017). النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وأثارها الاقتصادية. المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، المجلد 47، العدد 01 ، 857-916.
- عبد الله توبي، منصف شرفي. (2021). أثر العملات الرقمية المشفرة على مستقبل المعاملات المالية: البتكوين نموذجا. مجلة الاقتصاد الصناعي (خزرائك)، مجلد 11 عدد 1، 179-203.
- عثمان عثمانية، وداد بن قيراط. (2022). اقتصاد العملات المشفرة ومستقبل النقود. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- عشري محمد علي. (2020). العملة الرقمية للبنوك المركزية وأثارها المحتملة على السياسة النقدية. المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، المجلد 50، العدد 03 ، 405-454.
- علي محمد الخوري. (2021). المدفوعات الإلكترونية والعملات الرقمية. الإمارات العربية المتحدة: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية.
- غربي حمزة، بدروني عيسى. (2020). العملات المشفرة، النشأة التطور والمخاطر. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 05، العدد 02 ، 67-80.
- فريدة حداد، عبد الحق قريمس. (2021). العملة الافتراضية في القانون الجزائري. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58 ، العدد 03 ، 379-394.
- فياض عبد المنعم حسانين. (08 11, 2021). العملات الرقمية المشفرة المفهوم وأنواع والإصدار والتداول. ندوة العملات المشفرة . المملكة العربية السعودية: منظمة التعاون الخليجي ومجمع الفقه الإسلامي الدولي.
- كردودي صبرينة، عطية حليلة، السبتي وسيلة. (2020). العملات الافتراضية: حقيقتها وأثارها الاقتصادية. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 09، العدد 02 ، 114-133.
- منصور علي منصور شطا. (2022). العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات (الواقع وآفاق المستقبل). مجلا كلية الشريعة والقانون بطنطا، المجلد 37 عدد 01 ، 1776-1867.
- نادية عقون، سامي المباركي. (2021). الآثار المحتملة للعملة الافتراضية المشفرة على أداء وفعالية السياسة النقدية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد 08، العدد 03 ، 708-728.
- نذير عبد الرزاق، حجاب عيسى. (2013). وظائف النقود في الفكر الإقتصادي الإسلامي والإقتصاد الوطني -دراسة مقارنة-. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات إقتصادية، المجلد 07، العدد 02 ، 341-349.
- هبة عبد المنعم. (2020). واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
- وزارة المالية الإمارات العربية المتحدة. (06 01, 2023). الدرهم الإلكتروني. تم الاسترداد من إطلاق الجيل الجديد من نظام الدفع الوطني: [/https://mof.gov.ae/e-dirham-ar](https://mof.gov.ae/e-dirham-ar)
- وسعي رايح، رملي محمد. (2022). أثر العرض النقدي من المعاملات الافتراضية على مؤشر التضخم في دولة ألمانيا خلال الفترة 2014-2019. مجلة منتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01 ، 39-50.